

# حَاكَّةٌ فِي أَصُولِ الْفِقْهِ

تأليف  
محمد الأمين بن محمد المختار السَّعِيدِي  
المتوفى سنة ١٣٩٣ هـ  
رحمه الله

مكتبة العلوم والحكم  
المدينة المنورة

مُذَكَّرَةٌ  
فِي أَصُولِ الْفِقْهِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

# مَذَكَّة فِي أَصُولِ الْفِقْهِ

تأليف  
محمد الأمين بن محمد المختار السَّعِيدِي  
المتوفى سنة ١٣٩٣ هـ  
رحمه الله

مكتبة العلوم والحكم

## ( ملحق لمبحث القياس )

كنت قد سجلته من دروس فضيلة الوالد الشيخ محمد الأمين الشنقيطي حفظه الله في المسجد النبوي في رمضان عام ١٣٨٩ هـ في التفسير عند قوله تعالى : ﴿ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ ﴾ [الأعراف : ١٢] ناقش فيه فضيلته إثبات القياس على منكريه ، وأورد أقسام القياس وأمثله العديدة مما لا يتسع له محله من الكتاب المقرر ولا يستغنى عنه طالب لإيضاحه ، وشموله .

وقد نقل عن المسجل وصحح على فضيلته وعرض على سماحة رئيس الجامعة فارتأى حفظه الله طبعه مع هذه المذكرة تعميماً للفائدة .

عطية



يقول الله جل وعلا : ﴿ قَالَ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ قَالَ أَنَا خَيْرٌ مِنْهُ خَلَقْتَنِي مِنْ نَارٍ وَخَلَقْتَهُ مِنْ طِينٍ قَالَ فَاهْبِطْ مِنْهَا فَمَا يَكُونُ لَكَ أَنْ تَتَكَبَّرَ فِيهَا فَاخْرُجْ إِنَّكَ مِنَ الصَّاغِرِينَ ﴾ [ الأعراف : ١٢ ، ١٣ ] تقدم الكلام فيما قبل على قوله تعالى : ﴿ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ ﴾ [ الأعراف : ١٢ ] .

وقوله جل وعلا حكاية عن إبليس : ﴿ قَالَ أَنَا خَيْرٌ مِنْهُ ﴾ كان الله لا سأل إبليس وهو عالم لأنه جل وعلا أعلم بالموجب الذي بسببه امتنع إبليس من السجود قال له : ﴿ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ ﴾ ، وهو أعلم . فأجاب إبليس عليه لعائن الله بما كان يضره من الكبر وكأنه اعترض على ربه وواجه ربه جل وعلا بأن تكليفه إياه أمر لا ينبغي ولا يصلح وخطأ ربه جل وعلا سبحانه وتعالى عن ذلك علواً كبيراً وجعل ذلك ذريعة له ومبرراً في زعمه الباطل لعدم السجود قال : أنا خير منه كيف تأمرني أن أسجد لآدم وأنا أفضل من آدم والفاضل ليس من المعقول أن يؤمر بالسجود للمفضول فهذا التكليف ليس واقعاً موقعه . هذا قول اللعين لعنه الله أنا خير منه . خير تستعمل استعمالين :

(أ) تستعمل اسماً للخير الذي هو ضد الشر وكثيراً ما تستعمل في المال كقوله : ﴿ إِنْ تَرَكْتُ خَيْرًا ﴾ [ البقرة : ١٨ ] أي مالا .

(ب) وتستعمل صيغة تفضيل وهو المراد هنا فقوله : ﴿ أَنَا خَيْرٌ مِنْهُ ﴾ أصله أنا أخير منه أي : أكثر خيراً منه لفضل عنصرني على عنصره ولفظه : خير وشر جعلتهما العرب صيغتي تفضيل وحذفت همزتهما لكثرة الاستعمال كما قال ابن مالك في الكافية ( وغالباً أغناهموا خير وشر ، عن قولهم أخير منه وأشر ) .

قال إبليس اللعين أنا خير من آدم والذي هو فاضل والذي هو أكثر فضلاً وخيراً لا ينبغي أن يهضم ويؤمر بالسجود لمن هو دونه وهذا التكليف ليس واقعاً موقعه ، ولذا لا أمثله فتكبر وتجبر وجعل تكليف ربه له واقعاً غير موقعه فباء بالخيبة والخسران نعوذ بالله جل وعلا . قال إبليس : أنا خير من آدم . ثم بين سبب الخيرية وقال : خلقتني من نار يعني أن عنصري أشرف من عنصره لأن النار في زعمه أشرف من الطين لأن النار مضيئة نيرة طبيعتها الارتفاع خفيفة غير كثيفة ، وأن الطين منسفل كثيف مظلم ليس بمرتفع . هذا قوله في زعمه . وزعم أن الفرع تابع لعنصره في الفضل فقاس نفسه على عنصره الذي هو النار وقاس آدم على عنصره الذي هو الطين واستنتج من ذلك أنه خير من آدم لأن عنصره في زعمه خير من عنصره الذي هو السجود لآدم .

وأول من قاس قياساً فاسداً ورد فيه نصوص الله وأوامره ونواهيه هو إبليس اللعين فكل من رد نصوص الشرع الواضحة بقياسات باطلة عناداً وتكبراً فإمامه إبليس لأنه أول من رد النصوص الصريحة بالمقاييس الكاذبة وقياس إبليس هذا باطل من جهات عديدة :

الأول منها أنه مخالف للنص أمر رب العالمين لأن الله يقول : ﴿ اسْجُدُوا لِآدَمَ ﴾ [ البقرة : ٣٤ ] ، وكل قياس خالف أمر الله الصريح فهو قياس باطل باطل . وقد تقرر في علم الأصول أن كل قياس خالف نصاً من كتاب أو سنة فهو باطل ويقدر فيه بالقادح المسمى فساد الاعتبار ومخالفة القياس للنص تسمى فساد الاعتبار وتدل على بطلان القياس فهذا وجه من أوجه بطلانه لأنه مخالف للنص الصريح ولا إلحاق ولا قياس مع وجود النصوص الصريحة .

الثاني : أن إبليس كاذب في أن النار خير من الطين بل الطين خير من



النار لأن طبيعة الطين الرزانة والتؤدة والإصلاح والجمع تودعه الحبة فيعطيكها سنبلة وتودعه النواة فيعطيكها نخلة وإذا نظرت إلى البساتين المغروسة في طين طيب ورأيت ما فيها من أنواع الثمار الجنية والروائح والأزهار والثمار عرفت قيمة الطين . أما النار فطبيعتها الطيش والخفة والتفريق والإفساد فكلما وضعت شيئاً فيها فرقته وأفسدته وطبيعتها الطيش والخفة يطير الشرر من هنا فيحرق ما هناك ثم يطير الشرر من هناك فيحرق ما وراءه والذي طبيعته الطيش والخفة والإفساد والتفريق لا يكون خيراً من الذي طبيعته التؤدة والجمع والإصلاح تودعه الحبة فيعطيكها سنبلة وتودعه النواة فيعطيكها نخلة . فالطين خير من النار بأضعاف ولذلك غلب على إبليس عنصره وهو الطيش والخفة فطاش وتمرد على ربه وخسر الخسران الأبدي وغلب على آدم عنصره الطيني لما وقع في الزلة رجع إلى السكينة والتؤدة والتواضع والاستغفار لربه حتى غفر له .

الثالث : أنا لو سلمنا تسليماً جديلاً أن النار خير من الطين فشرف الأصل لا يدل على شرف الفرع ، فكم من أصل شريف وفرعه وضعيع وكم أصل وضعيع وفرعه رفيع .

إذا افتخرت بآباه لهم شرف قلنا : صدقت ولكن يس ما ولدوا فكم من أصل رفيع وفرعه وضعيع .

واعلم أن العلماء في هذا المحل يعيرون القياس ويذمون الرأي ويقولون إن من قاس فقد اتبع إبليس لأنه أول من رد النصوص بالقياس . وعن ابن سيرين رحمه الله : ( ما عبدت الشمس إلا بالمقاييس ) ويذكرون في كلام السلف ذم الرأي والقياس .

ومن أشنع من يحمل على المجتهدين في القياس الظاهرية وبالأخص أبو محمد ابن حزم عفا الله عنا وعنه فإنه حمل على أئمة الهدى رحمهم الله

وشنع عليهم تشنيعاً عظيماً وسخر بهم سخرية لا تليق به ولا بهم ، وحزم بأن كل من اجتهد في شيء لم يكن منصوباً عن الله أو سنة نبيه فإنه ضال وأنه مشرع وحمل على الأئمة وسخر من أهلها فتارة يسخر من أبي حنيفة رحمه الله وتارة من مالك وتارة من أحمد وتارة من الشافعي لم يسلم منه أحد منهم في قياساتهم . ومن عرف الحق عرف أن الأئمة رحمهم الله أنهم أولى بالصواب من ابن حزم وأن ما شنع عليهم هم أولى بالصواب منه فيه وأنه هو حمل عليهم وهم أولى بالخير منه وأعلم بالدين منه وأعمق فهماً لنصوص الكتاب والسنة منه وهذا باب كثير . فابن حزم يقول لا يجوز اجتهد كائناً ما كان ولا يجوز أن يتكلم في حكم إلا بنص من كتاب أو سنة أما من جاء بشيء لم يكن منصوباً في الكتاب ولا السنة فهو مشرع ضال ، ويزعم أن ما ألحقه الأئمة من الأحكام المسكوت عنها واستنبطوها من المنطوقات أن كل ذلك ضلال ويستدل بعشرات الآيات إن لم تكن مئات الآيات فلا تقل عن عشرات الآيات يقول الله : ﴿ اتَّبِعُوا مَا أَنْزَلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا مِمَّنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ ﴾ [ الأعراف : ٣ ] والمقاييس لم تنزل علينا من ربنا ، ويقول : ﴿ قُلْ إِنْ ضَلَلْتُ فَإِنَّمَا أَضِلُّ عَلَىٰ نَفْسِي وَإِنِ اهْتَدَيْتُ فَبِمَا يُوحِي إِلَيَّ رَبِّي ﴾ [ سبأ : ٥٠ ] فجعل الهدى بخصوص الوحي لا بخصوص المقاييس . ويقول : ﴿ وَأَنِ احْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ ﴾ [ المائدة : ٤٩ ] والمقاييس لم تكن مما أنزل الله ويقول : ﴿ وَمَن لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ﴾ [ المائدة : ٤٤، ٤٥، ٤٧ ] والقياس لم يكن مما أنزل الله ويأتي بنحو هذا من الآيات في شيء كثير جداً . ويقول إن القياس لا يفيد إلا الظن والله يقول : ﴿ إِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئاً ﴾ [ يونس : ٣٦ ] وفي الحديث :

« إياكم والظن فإن الظن أكذب الحديث » . ويقول : إن كل ما لم يأت بنص من كتاب أو سنة لا يجوز البحث عنه .

ويقول إن الله حرم أشياء وأحل أشياء وسكت عن أشياء لا نسياناً رحمة بكم فلا تسألوا عنها ، وبحديث « ما سكت الله عنه فهو عفو » . ويقول إن ما لم يأت في كتاب ولا سنة فالبحث عنه حرام وهو معفو لا مؤاخذه فيه ، وهو باطل من جهات كثيرة ، منها أن ما يسكت عنه الوحي منه ما يمكن أن يكون عفواً كما قال فنحن مثلاً وجب علينا صوم شهر واحد وهو رمضان وسكت الوحي عن وجوب شهر آخر فلم يجب علينا إلا هذا ، وأن ما سكت عنه فهو عفو ووجبت علينا الصلوات وغيرها لم يجب علينا وإن كان النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم في حديث ضمام بن ثعلبة قال : « لا » لما قال له الأعرابي ضمام هل على غيرها ، قال : « لا إلا أن تطوع » أما أنه توجد أشياء لا يمكن أن تكون عفواً ولا بد من النظر فيها والاجتهاد ومن نظر إلى جمود ابن حزم علم أنه على غير هدى وأن الهدى مع الأئمة رحمهم الله ، والذي يجب اعتقاده في الأئمة رحمهم الله كالإمام مالك وأبي حنيفة رحمهم الله والإمام أحمد والشافعي رحمة الله على الجميع أن ما اجتهدوا فيه أكثره أصابوا فيه فلهم أجر اجتهدهم وأجر إصابتهم وأنه لا يخلو أحد من خطأ فلا بد أن يكون بعضهم أخطأ في بعض ما اجتهد فيه فما أخطأوا فيه فهم مأجورون باجتهدهم معذورون في خطأهم رحمهم الله والصحابة كانوا يجتهدون كما كان يجتهد الأئمة رحمهم الله وسنلم بأطراف من هذا لأن هذا باب واسع لو تتبعناه لمكثنا فيه زمناً طويلاً ولكن نلم بالمهمات بقدر الكفاية .

أولاً : ليعلم السامعون أن ما كل ما سكت عنه الوحي يمكن أن يكون عفواً بل الوحي يسكت عن أشياء ولا بد البتة من حلها ومن أمثلة ذلك مسألة العول .

فكما قال الفرضيون إن أول عول نزل في زمن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ماتت امرأة وتركت زوجها وأختها فجاء زوجها وأختها إلى أمير المؤمنين عمر رضي الله عنه ، فقال الزوج : يا أمير المؤمنين هذه تركة زوجتي ولم تترك ولداً والله يقول في محكم كتابه : ﴿ وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُنَّ وَلَدٌ ﴾ [ النساء : ١٢ ] فهذه زوجتي ولم يكن لها ولد فلي نصف ميراثها بهذه الآية ولا أتنازل عن نصف الميراث بدائق ، فقالت الأختان : يا أمير المؤمنين هذه تركة أختنا ونحن اثنتان والله يقول : ﴿ فَإِنْ كَانَتَا اثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا الشُّكْلَانِ مِمَّا تَرَكَ ﴾ [ النساء : ١٧٦ ] والله لا نقبل النقص عن الثلثين بدائق ، فقال عمر رضي الله عنه : ويلك يا عمر والله إن أعطيت الزوج النصف لم يبق للأختين ثلثان ، وإن أعطيت الثلثين للأختين لم يبق للزوج النصف ونقول يا ابن حزم كيف تسكت عن هذا سيكون هذا عفواً والوحي سكت عن هذا ولم يبين أي النصين ماذا نفعل فيهما فهذا لا يمكن أن يكون عفواً ولا بد من حل فلا نقول لهم تهارشوا على التركة تهارش الحمر أو ننزعها من واحد إلى الآخر فلا بد من إلحاق المسكوت عنه بالمنطوق به وحل معقول بالاجتهاد فجمع عمر رضي الله عنه الصحابة وأسف كل الأسف أنه لم يسأل رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم عن العول لمثل هذا ، فقال له العباس بن عبد المطلب رضي الله عنه : يا أمير المؤمنين أرأيت هذه المرأة لو كانت تطالب بسبعة دنانير ديناً وتركت ستة دنانير فقط ماذا كنت فاعلاً ؟ قال أجعل الدنانير الستة سبعة أنصباء وأعطي لكل واحد من أصحاب الدنانير نصيباً من السبعة قال كذلك فافعل ، أصل فريضتها من ستة لأن فيها نصف الزوج يخرج من اثنين وثلثا الأختين يخرجان من ثلاثة مخرج النصف ومخرج الثلث متبانياً فنضرب اثنين في ثلاثة بستة ثم نجعل نقطة زائدة وهي المسمى بالعول فهي فريضة عائلة بسدسها إلى سبعة فجعل تركة المرأة سبعة أنصباء ، وقال

للزواج حقل نصف الستة وهي الثلاثة فخذ الثلاثة من سبعة ، وبقي من السبعة أربعة فقال للأختين لكما الثلاثان من الستة وهما أربعة فخذاهما من سبعة ، فصار النقص على كل واحد من الوارثين ولم يضيع نصاً من نصوص القرآن الكريم . وكان ابن حزم في هذه المسألة يخطئ جميع الصحابة . ويقول ابن عباس وعامة الصحابة على غلط وإن هذا الفعل الذي فعلوا لا يجوز وأن الحق مع ابن عباس وحده الذي خالف عامة الصحابة في العول . وقال الذي نعلم أن الله لم يجعل في شيء واحد نصفاً وثلثين ، فرأي ابن عباس أن ننظر في الورثة إذا كان أحدهما أقوى سبباً نقدمه ونكمل له نصيبه ونجعل النقص على الأضعف ، فابن عباس في مثل هذا يقول إن الزوج يعطى نصفاً كاملاً لأن الزوج لا يحجبه الأبوان ولا يحجبه الأولاد بخلاف الأختين لأنهما أضعف سبباً منه لأنهما يحجبهما الأولاد ويحجبهما الأب ونعطي للأختين نصفاً وهذا تلاعب بكتاب الله ، الله يقول : ﴿ فَإِنْ كَانَتَا اثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا الثَّلَاثَانِ ﴾ [ النساء : ١٧٦ ] وهو يقول فلهما النصف فهذا عمل بما يناقض القرآن مع أن ابن حزم ورأي ابن عباس يقضي عليه وتبطله المسألة المعروفة عند الفرضيين بالمنبرية وإنما سميت المنبرية لأن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه وأرضاه أفتى فيها وهو على المنبر أثناء خطبته لأنه افتتح خطبته على المنبر وقال : الحمد لله الذي يجزي كل نفس بما تسعى وإليه المآب والرجعى ، فسمع قائل يقول : ما تقولون فيمن هلك عن زوجة وأبوين وابنتين ؟ فقال علي رضي الله عنه : صار ثمنها تسعاً ، ومضى في خطبته . وقوله : صار ثمنها تسعاً لأن هذه الفريضة فيها ابتنان وأبوان وزوجة ، الابتان لهما الثلاثان والأبوان لكل واحد منهما السدس وذلك يستغرق جميع التركة لأن السدسين بثلاث وتبقى الزوجة تعول لها بالثمن والفريضة من أربعة وعشرين وثمانها ثلاثة يعال فيها بثمان الزوجة وثمان الأربعة والعشرين ثلاثة وإذا ضم الثمن الذي عالت به الفريضة

إلى أصل الفريضة أي إذا ضم الثمن الذي هو ثلاثة فريضة الزوجة إلى الأربعة والعشرين التي هي أصل الفريضة صارت سبعة وعشرين . والثلاثة من السبعة والعشرين تسعها ومن الأربعة والعشرين ثمنها ، فهذه لو قلنا لابن حزم أيهما يحجب هل الابتان يحجبان لا والله ، هل الأبوان يحجبان لا والله هل الزوجة تحجب لا والله ليس فيهم من يحجبه أحد وكلهم أهل فروض منصوطة في كتاب الله ولا يحجب أحد منهم أبداً فهذا يبطل قوله إن من هو أضعف سبباً فإنه يحجب ويقدم عليه غيره .

ثم لتعلموا أن الحقيقة الفاصلة في هذا أنه ورد عن السلف من الصحابة ومن بعدهم كثير من الآثار المستفيضة في ذم الرأي والقياس . وأجمع الصحابة والتابعون على العمل بالقياس واستنباط ما سكنت عنه مما نطق به الوحي ، هذا أمر لا نزاع فيه . فمن جمد على النصوص ولم يلحق المسكوت عنه بالمنطوق به فقد ضل وأضل . ومن هذا النوع ما أجمع عليه جميع المسلمين حتى سلف ابن حزم وهو داود بن علي الظاهري كان لا ينكر القياس المعروف الذي يسميه الشافعي القياس في معنى الأصل ويقول له القياس الجلي وهو المعروف عند الفقهاء بالقياس الجلي وإلغاء الفارق ويسمى نفي الفارق وهو نوع من تنقيح المناط ، فقد أجمع جميع المسلمين على أن المسكوت عنه فيه يلحق بالمنطوق وأن قول ابن حزم : إنه مسكوت عنه لم يتعرض له أنه كذب محض واقتراء على الشرع وأن الشرع لم يسكت عنه ، وقوله تعالى : ﴿ فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أَفْ ﴾ [ الإسراء : ٢٣ ] يقول ابن حزم أن هذه الآية ، ناطقة بالنهي عن التأفيف ولكنها ساكتة عن حكم الضرب ، ونحن نقول : لا والله لما نهى عن التأفيف وهو أخف الأذى فقد دلت هذه الآية من باب أولى على أن ضرب الوالدين أشد حرمة وأن الآية غير ساكتة عنها بل نهت على الأكبر بما هو أصغر منه فلما نهت عن التأفيف وهو أقل أذية من الضرب لم تسكت عن الضرب ونقول : إن قوله تعالى :

﴿ فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ ﴾ [الزلزلة : ٨،٧] إن هذه الآية ليست ساكنة عن عمل مثقال جبل أحد فلا نقول نصت على الذرة وما فوق الذرة فهو مسكوت عنه فلا يؤخذ من الآية فهي ساكنة عنه بل نقول إن الآية غير ساكنة عنه وإن ذلك المسكوت ( عنه ) يلحق بذلك المنطوق .

وكذلك قوله : ﴿ وَأَشْهَدُوا ذَوَىٰ عَدْلٍ مِنْكُمْ ﴾ [الطلاق : ٢] من جاء بأربعة عدول لا نقول أربعة مسكوت عنها بل نقول إن الآية التي نصت على قبول شهادة العدلين دالة على قبول شهادة أربعة عدول ونقول : إن قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَىٰ ظُلْمًا ﴾ [النساء : ١٠] لا نقول كما يقول ابن حزم ساكنة عن إحراق مال اليتيم وإغراقه لأنها نصت على حرمة أكله فقط ، بل نقول : إن الآية التي نهت عن أكله دلت على حرمة إغراقه وإحراقه بالنار لأن الجميع إتلاف . ومما يدل على أن ما يقوله ابن حزم لا يقول به عاقل إن ما ورد عن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم من النهي عن البول في الماء الراكد يقول ابن حزم : لو بال في قارورة وصبها في الماء لم يكن هذا من المكروه لأن النبي لم ينه عن هذا وإنما قال : « لا يبولن أحدكم في الماء الراكد في الماء الدائم ثم يغتسل فيه » ولم يقل لا يبولن أحدكم في إناء ثم يصبه فيه فهذا لا يعقل أيعقل أحد أن الشرع الكريم يمنع من أن يبول إنسان بقطرات قليلة أقل من وزن ربع كيلو ثم إنه يجوز له أن يملأ عشرات التنكات بولا يعد بمئات الكيلوات ثم يصبها في الماء وإن هذا جائز .

وأيضاً في الحديث : « لا يقضين حكم بين اثنين وهو غضبان » فألحى به الفقهاء إذا كان في حزن شديد مفرط يذهل عقله ، أو فرح شديد مفرط يدهش عقله أو في عطش شديد مفرط يدهش عقله ، أو في جوع شديد

يدهش عقله ، ونحو ذلك من مشوشات الفكر التي هي أعظم من الغضب فليس في المسلمين من يعقل أن يقال للقاضي احكم بين الناس وأنت في غاية تشويش الفكر بالجوع والعطش المفرطين أو الحزن والسرور المفرطين أو الحزن والحقن المفرطين والحقن مدافعة البول والحقن مدافعة الغائط ، والإنسان إذا كان يدافع البول أو الغائط مدافعة شديدة كان مشوش الفكر مشغول الخاطر لا يمكن أن يتعقل حجج الخصوم ، ومثل هذا ، لذا قال العلماء لا يجوز للقاضي أن يحكم وهو مشوش الفكر .

فنعلم أن قول ابن حزم : إنهم جاءوا بتشريع جديد أنه كذب وأن حديث : « لا يقضين حكم بين اثنين وهو غضبان » يدل على أن من كان فكره مشوشاً تشويشاً أشد من الغضب أولى بالمنع من هذا الحكم ، وكذلك نهيه صلى الله عليه وعلى آله وسلم عن التضحية بالشاة العمياء مسكوت عنها لا نقول : إن العلماء لما نهوا عن التضحية بالشاة العمياء مسكوت عنها وما سكت الله عنه فهو عفو فله أن يضحى بالعمياء . هذا مما لا يقوله عاقل وكذلك قال الله : ﴿ وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ﴾ [ النور : ٤ ] ولم يصرح في الآية إلا أن يكون القاذف ذكر والمقدوفة أنثى فلو قذفت أنثى ذكراً أو قذف ذكر ذكراً وقذفت أنثى أنثى كيف تقول : إن هذا عفو وإن هذا القذف لا مؤاخذه فيه لأن الله إنما نص على قذف الذكور بالإناث لأنه قال : ﴿ وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ﴾ وما أراد ابن حزم هنا أن يدخل الجميع في عموم المحصنات فقال : المحصنات نعت للفروج ، والذين يرمون الفروج المحصنات فيشمل الذكور والإناث يرد عليه أن المحصنات في القرآن لم تأت قط للفروج وإنما جاءت للنساء وكيف يأتي ذلك في قوله : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ الْغَافِلَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ ﴾ [ النور : ٢٣ ] ، وهل يمكن أن تكون الفروج غافلات مؤمنات . هذا مما لا يعقل .



وكذلك نص الله جل وعلا على أن المبتوتة إذا نكحت زوجاً غير زوجها الأول نص على أنها إن طلقها الزوج الأخير طلقها الأول ثلاث طلاقات فصارت مبتوتة حراماً عليه إلا بعد زوج ثم تزوجها زوج فدخل بها ثم طلقها هذا الزوج الأخير فإنه يجوز للأول أن ينكحها لأنها حلت بنكاح الثاني ، والله إنما صرح في هذه السورة بنص واحد وهو أن يكون الزوج الذي حللها إنما طلقها لأنه قال في تطليق الأول ، ﴿ فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجاً غَيْرَهُ ﴾ . ثم قال في تطليق الزوج الذي حللها ، ﴿ فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا ﴾ أي على الزوجة التي كانت حراماً والزوج الذي كانت حراماً عليه أن يتراجعا إن ظنا أن يقيما حدود الله ، فنص على طلاق المحلل خاصة فإن طلقها أرايتم لو حللها وجامعها مائة مرة حتى حلت وكانت كماء المزن ثم مات قبل أن يطلقها أو قسح حاكم عقدهما بموجب آخر كالإعسار بنفقة أو غير ذلك من أسباب الفسخ أيقول مسلم هذه لا تحل للأول لأن الله ما نص إلا على قوله فإن طلقها فإن مات لم تحل لأن الموت ليس بطلاق ، هذا مما لا يقوله عاقل . وأمثال ذلك كثيرة جداً . فنحن نقول إن هذا الذي يقول ابن حزم إن الوحي سكنت عنه ، إن الوحي لم يسكت عنه وإنما أشار إليه لتنبيهه ببعضه على بعضه فالغضب يدل على تشويش الفكر والمحصلات لا فرق بين المحصلات والمحصلتين ، وقوله فإن طلقها لا فرق بين ما لو طلقها أو مات عنها فبعد أن جامعها وفارقها تحل للأول سواء كان الفراق بالطلاق المنصوص في القرآن أو بسبب آخر كالموت والفسخ وهذا مما لا ينازع فيه عاقل وإن نازع فيه ابن حزم ثم إن ابن حزم يسخر من الإمام أبي حنيفة رحمه الله لأن الإمام أبا حنيفة رحمه الله يقول : إن التشهد الأخير يخرج الإنسان به من الصلاة بكل مناف للصلاة وروى عنه : حتى أنه لو انتقبض وضوءه ففطرط أنه خرج من الصلاة لأن الضراط مناف لها فجعل ابن حزم يسخر منه فيقول : ألا ترون قياس الضراط على السلام عليكم

الوارد في النصوص إن لم يكن قياس الضراط على السلام عليكم قياساً فاسداً  
فليس في الدنيا قياس فاسد ويسخر من الإمام مالك في مسائل كثيرة ويقول  
إنه يقيس قياسات الألفاظ لأن مالكاً رحمه الله جعل أقل الصداق ربع دينار  
أو ثلاثة دراهم خالصة قياساً على السرقة بجامع أن في كل واحد منهما  
استباحة عضو في الجملة لأن النكاح فيه استباحة الفرج بالوطء والقطع  
فيه استباحة اليد بالقطع فابن حزم يسخر من مالك ويقول هذه ألفاظ  
ومحاجة بعيدة من الشرع وتشريعات باطلة ، وأمثال هذا منه كثيرة ونحن  
نضرب مثلاً فإنه من أشد ما حمل به الأئمة رحمهم الله مسألة حديث تحريم  
ربا الفضل لأن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم ثبت عنه في الأحاديث  
الصحيحة أنه قال : « الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر والتمر  
بالتمر والملح بالملح مثلاً بمثل فمن زاد أو استزاد فقد أربى » .

فابن حزم يقول : ليس في الدنيا يحرم فيه ربا الفضل إلا هذا ويقول  
الدليل على أنهم مشرعون وإن أقوالهم كلها كاذبة أن بعضهم كالشافعي يقول  
علة الربا في البر الطعم وقيس كل مطعوم على البر فيقول كل المطعومات  
كالفواكه كالتفاح وغيره من الفواكه يحرم فيه الربا قياساً على البر بجامع  
الطعم وأبو حنيفة وأحمد يقولان علة الربا الكيل ويقولان كل مكيل يحرم  
فيه الربا قياساً على البر فيحرمان الربا في النورة والأشنان وكل مكيل فيقول  
فيه ابن حزم هذا يقول العلة الطعم ويلحق أشياء وهذا يقول العلة الكيل  
ويلحق أشياء أخرى . وكل منهم يكذب الآخر فهذه كلها قياسات متناقضة  
والأقوال المتكاذبة والأحكام التي ينفي بعضها بعضاً لا يشك عاقل في أنها  
ليست من عند الله وأمثال هذا كثيرة ونحن نضرب مثلاً لهذه المسألة ونقول  
إن الأئمة رضي الله عنهم : أبا حنيفة وأحمد والشافعي رحمهم الله الذين  
سخر ابن حزم من قياساتهم هم أولى بظواهر النصوص من ابن حزم ،  
ونقول لابن حزم مثلاً : أنت قلت إنك مع النصوص في الظاهر وقلت :

ألم تعلموا أنني ظاهري وإني على ما بدا حتى يقوم دليل

فهذا الإمام الشافعي الذي قال إن علة الربا في البر الطعم استدل بحديث ثابت في صحيح مسلم وهو حديث معمر بن عبد الله رضي الله عنه الثابت في صحيح مسلم قال : كنت أسمع رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم يقول : « الطعام بالطعام مثلاً بمثل » . الحديث . فالإمام الشافعي فيما سخر منه ابن حزم أقرب لظاهر نصوص الوحي من ابن حزم وكذلك الإمام أبو حنيفة وأحمد بن حنبل رحمهما الله تعالى اللذان قالوا إن علة الربا في البر الكيل استدلاً كذلك بالحديث الصحيح ، وكذلك الميزان لأن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم لما بين المكيلات وبين أن الربا حرام فيها قال : « وكذلك الميزان » .

والتحقيق أن وكذلك الموزونات مثل المكيلات ، فجعل معرفة القدر علة للربا وقوله : وكذلك الميزان ثابت في الصحيحين . وفي حديث حيان ابن عبيد الله الذي أخرجه الحاكم في مستدركه ، وقال إنه صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه عن أبي سعيد الخدري لما ذكر الستة التي يحرم فيها الربا قال عن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم وكذلك كل ما يكال ويوزن . وهذا الحديث حاول ابن حزم تضعيفه من ثلاث جهات وهذا الحديث ناقشناه في الكتاب الذي كتبنا على القرآن مناقشة وافية ، والتحقيق أن حيان بن عبيد الله ليس بمجروح وإن زعم هو أن أبا مجلز الذي روى عنه الحديث لم يلتق ابن عباس أنه كذب وأنه أدرك ابن عباس وأبا سعيد الخدري رحمهما الله .

وإن الحديث لا يقل عن درجة القبول بوجه من الوجوه عند المناقشة الصحيحة كما بيناه في الكتاب الذي كتبناه في القرآن وهذا الحديث قال فيه النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم : « وكذلك كل ما يكال أو يوزن » .

وهذا أقرب لظاهر نص النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم من ابن حزم الذي يسخر من الإمام أحمد وأبي حنيفة رحمهما الله ، وليس قصدنا في هذا الكلام أن نتكلم عن ابن حزم لأنه رجل من علماء المسلمين وفحل من فحول العلماء إلا أن له زلات ولا يخلو أحد من خطأ ومقصودنا أن نبين لمن نظر في كتب ابن حزم فقط أن حملاته على الأئمة أن الغلط معه فيها لا معهم وأنهم أولى بالصواب منه وأعلم منه وأكثر علماً وورعاً منه فهم لا يحملون على أحد ولا يعيبون أحداً .

والحاصل أن إلحاق المسكوت عنه بالمنطوق أمر لا شك فيه وأن نظير الحق حق ونظير الباطل باطل . والله جل وعلا قد بين نظائر في القرآن يعلم بها إلحاق النظر بالنظر والنبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم أرشد أمته إلى ذلك في أحاديث كثيرة .

فمن ذلك أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه لما سأل النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم عن القبلة للصائم فقال له : « رأيت لو تمضمضت » فهذا إشارة من النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم إلى قياس ( القبلة على المضمضة ) بجامع أن القبلة مقدمة الجماع والمضمضة مقدمة للشرب فكل منهما مقدمة الإفطار وليس بإفطار وعمل تكون القبلة كالمضمضة إذا كان صاحبها لا يخرج منه شيء أما إذا كانت القبلة تخرج منه شيئاً فهو كالذي إذا تمضمض ابتلع شيئاً من الماء فحكمه حكمه .

وكذلك ثبت عن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم في أحاديث ثابتة متعددة في الصحيحين أنه سأل رجل مرة وامرأة مرة أنهما سألاه عن دين يقضيانه عن ميت لهما ، مرة تقول مات أبي ومرة تقول أمي وكذلك الرجل فقال النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم : « رأيت لو كان على أمك دين فقضيته أكان ينفعه ؟ » قالت : نعم . قال : « فدين الله أحق أن يقضى »

فهو تنبيه منه صلى الله عليه وعلى آله وسلم على قياس دين الله على دين  
الآدمي بجامع أن الكل حق مطالب به الإنسان وأنه يقضى عنه بدفعه  
لمستحقه . وأمثال ذلك كثيرة .

ومن أصرحها ما ثبت في الصحيحين أن النبي صلى الله عليه وعلى آله  
وسلم جاءه رجل ، كان الرجل أبيض وامرأته بيضاء فولدت له غلاماً أسود  
فأصاب الرجل فرعاً من سواد الغلام وظن أنها زنت برجل أسود وجاءت  
بهذا الغلام فجاء إلى النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم منزعجاً وأخبره  
بأنها جاءت بولد أسود وكان يريد أن يلاعنها وينفي عنه الولد باللعان زعماً  
أن هذا الولد من زان أسود وأنه ليس ولده لأنه هو أبيض وزوجته بيضاء  
فقال له النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم : « هل لك من إبل ؟ » قال :  
نعم . قال : « ما ألوانها ؟ » قال : حمر . قال : « هل فيها من أورك ،  
والأورك المتصف بلون الورقة والورقة يكون لوناً كحمام الحرم يعني سواد  
مع يياض يكون في الإبل ، قال الرجل إن فيها لورق . قال : « ومن أين  
جاءتها تلك الورقة ؟ أبأؤها حمر وأمهاتها حمر فمن أين جاءت تلك  
الورقة ؟ » قال : لعل عرقاً نزعها . قال له : « وهذا الولد لعل عرقاً  
نزعته » . فافتنع الأعرجي وهذا إلحاق نظير بنظير .

وفي الجملة فنظير الحق حق ونظير الباطل باطل ، وهذا مما لا شك فيه ،  
وأن القياس منه قياس صحيح لا شك فيه كالأقيسة التي ذكرنا . ومنه قياس  
فاسد ، والقرآن ذكر بعض الأقيسة الفاسدة وبعض الأقيسة الصحيحة .

ومن الأقيسة الصحيحة في القرآن قوله تعالى : ﴿ إِنَّ مَثَلَ عِيسَى  
عِنْدَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُ : كُنْ فَيَكُونُ ﴾  
[ آل عمران : ٥٩ ] لما قال اليهود إن عيسى لا يمكن أن تلده مريم إلا من  
رجل زنا بها فقالوا لها : ﴿ يَا أُمُّتُ هَازُونَ مَا كَانَ أَبُوكِ امْرَأَ سَوْءٍ وَمَا

كَانَتْ أُمُّكَ بَغِيًّا ﴿ [ مريم : ٢٨ ] وهذا الولد لابد أن يكون له والد وهذا الوالد رجل فجرني معه وزنيت به . الله جلا وعلا قاس لهم هذا الولد على آدم بجامع أن آدم وجد ولم يكن له أم ولا أب خلق ولم يكن له أم ولا أب ، فالذي خلق آدم ولم يكن له أب ولا أم فهو قادر على أن يخلق عيسى من أم ولم يكن له أب ، كما خلق حواء من ضلع رجل ، فالله جل وعلا جعل خلق الإنسان قسمة رباعية .

بعض خلقه لا من ذكر ولا أنثى وهو آدم ، وبعض خلقه من أنثى دون ذكر وهو عيسى بن مريم وبعض خلقه من ذكر دون أنثى وهي حواء لأن الله يقول : ﴿ خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ ﴾ وهي آدم ﴿ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا ﴾ [ النساء : ١ ] . والقسم الرابع خلقه من ذكر وأنثى فقاس عيسى بآدم بجامع أن الذي أوجد آدم بقدرته يوجد عيسى بقدرته . وأمثال هذا كثيرة .

وكذلك قاس الموجودين زمن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم على الأمم الماضية وقال لهم : ﴿ أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ دَمَّرَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ ﴾ [ محمد : ١٠ ] ثم بين إلحاق النظر بالنظر فقال : ﴿ وَلِلْكَافِرِينَ أَمْثَالُهَا ﴾ [ محمد : ١٠ ] ، كان الموجودين زمن النبي فرع والكفار المتقدمون أصل ، والحكم الذي يهددون به العذاب والهلاك والعلة الجامعة تكذيب الرسل والتمرد على رب العالمين . وأمثال ذلك في القرآن كثير .

وكذلك ما يسمونه قياس الدلالة وهو الجمع بين الأصل والفرع بدليل العلة يكثر في القرآن جداً كما في قوله جل وعلا : ﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْتَ تَرَى الْأَرْضَ خَاشِعَةً فَإِذَا أَنْزَلْنَا عَلَيْهَا الْمَاءَ افْتَرَّتْ وَرَبَتْ إِنَّ الَّذِي أُحْيَاهَا

لَمْخِيي الْمَوْتَى ﴿ [ فصلت : ٣٩ ] ففاس إحياء الموتى الذي ينكره منكروا  
البعث على إحياء الأرض المشاهد لأن كلا منهما إحياء ، وهذا الإحياء  
للموجود يدل على قدرة باهرة يقدر بها من اتصف بها على إحياء الموتى  
كما أحيا الأرض بعد موتها ، وكما استدل جل وعلا بقياس الأولى على الأدنى  
واستدل بأن من خلق السموات والأرض لا يعجز عن خلق الإنسان الصغير  
الحقير بعد الموت كما قال : ﴿ أَنْتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمِ السَّمَاءُ بَنَاهَا رَفَعَ سَمَكَهَا  
فَسَوَّاهَا وَأَغْطَشَ لَيْلَهَا وَأَخْرَجَ ضُحَاهَا ﴾ الآية [ النازعات : ٢٧، ٢٨، ٢٩ ]

وقال : ﴿ لَخَلْقُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ أَكْبَرُ مِنْ خَلْقِ النَّاسِ ﴾  
[ غافر : ٥٧ ] ، ومن قدر على خلق الأكبر فهو قادر على خلق الأصغر .  
وقال جل وعلا : ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَمْ  
يَغْنَىٰ بِخَلْقِهِنَّ بِقَادِرٍ عَلَىٰ أَنْ يُخَيِّبَ الْمَوْتَىٰ بَلَىٰ ﴾ [ الأحقاف : ٣٣ ]  
وقاس النشأة الأخرى على النشأة الأولى فقال : ﴿ وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ النَّشْأَةَ  
الْأُولَىٰ ﴾ [ الواقعة : ٦٢ ] والإيجاد الأول فهلا قسم عليه النشأة الأخرى  
والإيجاد الأخير وعلمتم أن القادر على الإيجاد الأول قادر على الإيجاد الثاني ،  
كما قال : ﴿ قُلْ يُخَيِّبُهَا الَّذِي أَنْشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ ﴾ [ يس : ٧٩ ] وأمثال هذا  
كثيرة جداً .

أما القياس الفاسد الذي يكون مخالفاً للنصوص كقياس إبليس لعنه الله  
وكالأكيسة المخالفة للنصوص وكأكيسة الشبه المبنية على الفساد فإن الكفار  
جاءوا بقياس الشبه كثيراً باطلا ومثله باطل كما قالوا في يوسف عليه وعلى  
نبينا الصلاة والسلام : ﴿ إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ مِنْ قَبْلُ ﴾  
[ يوسف : ٧٧ ] فأثبتوا السرقة على أخي يوسف لأن يوسف قد سرق

قبله والأخ شبيه بالأخ فيلزم من مشابهتهما أن يكونا متشابهين في الأفعال وأن هذا سرق كما سرق ذلك . وهذا قياس شبه باطل ، وهذا النوع من القياس كقياسات إبليس الباطلة والكفار لعنهم الله كذبوا جميع الرسل بقياسات شبه باطلة لأنه ما جاء رسول إلى قوم إلا قالوا له أنت بشر وكونك بشر يجعلك تشبه سائر البشر ولا نقبل أن تكون رسولا لرب العالمين وأنت تأكل كما نأكل وتشرب مما نشرب وتمشي في الأسواق التي نمشي فيها ونص الله بأن هذا منع كل أمة في قوله : ﴿ وَمَا مَنَعَ النَّاسَ أَنْ يُؤْمِنُوا إِذْ جَاءَهُمُ الْهُدَى إِلَّا أَنْ قَالُوا أَبْعَثَ اللَّهُ بَشَرًا رَسُولًا ﴾ [الإسراء : ٩٤] فشبّهوا البشر بالبشر قياس شبه واستنتجوا من ذلك أنه لا تكون له أفضلية على البشر .

والرسل صلوات الله وسلامه عليهم ردوا عليهم هذا القياس ورده عليهم في آيات لما قالوا للرسل : ﴿ إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا ﴾ [إبراهيم : ١٠] ، فأجابهم الرسل قالوا : ﴿ إِنْ نَحْنُ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَمُنُّ عَلَىٰ مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ ﴾ [إبراهيم : ١١] فمشابهتهما في البشرية لا تستلزم عدم تفاوتنا في فضل الله كما قال جل وعلا : ﴿ فَقَالُوا أَبَشَرٌ يَهْدُونَنَا ﴾ [التغابن : ٦] ، ﴿ وَلَئِنْ أَطَعْتُم بَشَرًا مِثْلَكُمْ إِنَّكُمْ إِذَا لَخَاسِرُونَ ﴾ [المؤمنون : ٣٤] . وقالوا فيه : ﴿ يَأْكُلُ مِمَّا تَأْكُلُونَ مِنْهُ وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ ﴾ [المؤمنون : ٣٣] . ﴿ فَقَالُوا أَبَشَرًا مِثْلَنَا وَاحِدًا نَبْعُهُ إِنَّا إِذَا لَفَي ضَلَالٍ وَسُعُرٍ ﴾ [القمر : ٢٤] وهذا كثير في القرآن وهذه الأقيسة فاسدة .

والحاصل أن القياس منه صحيح ، ومنه فاسد . والصحيح هو الذي أجمع عليه الصحابة والتابعون وعامة المسلمين ، وأحكام الصحابة بالقياس



لا يكاد أحد يحدّدها . فقد جاء في صحيح البخاري عن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم ما يدل على أن المجتهدين يختلفون في اجتهادهم وكلهم لا إثم عليه ولا حرج عليه لأنه قد ثبت في صحيح البخاري أن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم قال : « من كان سامعاً مطيعاً فلا يصلين العصر إلا في بني قريظة » . هذا نص صحيح صريح سمعه الصحابة بأذانهم من رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ثم راحوا من المدينة إلى ديار بني قريظة وأدركتهم صلاة العصر في الطريق فاختلّفوا في فهم هذا الحديث وكل اجتهد بحسب ما أدّى إليه فهمه فجماعة قالوا ليس مراد النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم أن تؤخر صلاة العصر عن وقتها ولكن مراده الإسراع إلى بني قريظة فصلي ونسرع فصلوا وأسرعوا وجماعة قالوا : الصلاة وجبت علينا على لسان رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم فلو قال لنا اتركوها إلى يوم القيامة تركناها إلى يوم القيامة . ولو قال اتركوها إلى بني قريظة تركناها إلى بني قريظة . وجاء النبي ولم يصلوا واجتمعوا عند النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم وهم في خلاف بين مشرق ومغرب لأن من صلى ومن لم يصل مختلفاً ، وهو صلى الله عليه وعلى آله وسلم قررهم جميعاً ولم يخطئ أحداً منهم ولو كان واحد منهم فعل غير صواب أو حراماً لما أقره الرسول عليه لأنه لا يقر على باطل ولا يجوز في حقه تأخير البيان عن وقت الحاجة إليه . وثبت في صحيح البخاري عن الحسن البصري مضمونه ومعناه أنه كان يقول : لولا أنه من كتاب الله أشققت على المجتهدين ، وهي قوله تعالى : ﴿ وَدَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ إِذْ يَخْكُمَانِ فِي الْحَرْثِ ﴾ [ الأنبياء : ٧٨ ] لأن الله جل وعلا صرح في الآية بأنهما حكما ، حيث قال : إنهما يحكما ؛ بألف الاثنين الواقعة على داود وسليمان ، ثم قال : ﴿ فَفَهَّمْنَاهَا سُلَيْمَانَ ﴾ [ الأنبياء : ٧٩ ] ولم يذكر شيئاً عن داود فعلنا أن داود لم يفهمها لأنه لو فهمها لما اقتصر على ذكره ولم يكن للاقتصار على ذكر سليمان فائدة

مع أنهما فهماها ولو كان هذا وحياً من الله لما فهما أحدهما دون الآخر لأن الوحي أمر لازم للجميع ودل على أنهما اجتهدا وأن داود لم يصب في اجتهداه وأن سليمان أصاب في اجتهداه والله أثنى على كل منهما ولم يؤنب داود بل قال بعده : ﴿ وَكَلَّا آتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا ﴾ [ الأنبياء : ٧٩ ] وقد ثبت في الصحيحين ما يستأنس به لأنه ثبت في الصحيحين أن داود عليه السلام في زمانه جاءته امرأتان نفستا وجاء الذئب واختطف ولد واحدة منهن وكانت التي اختطف ولدها هي الكبرى وبقي ولد الصغرى فقالت الكبرى هذا ولدي واختصمتا وتحاكمتا إلى داود فقاضى به للكبرى اجتهداً منه لأمارات ظهرت له أو لشيء في شرعه يقتضي ظاهره ذلك الاجتهاد . فرجعنا إلى سليمان ، فلما رجعتا إلى سليمان قال : كل واحدة منكما تدعيه هاتوا بالسكين أشقه بينهن نصفين فأعطى نصفه لهذه ونصفه لهذه . وكان أبو هريرة يقول : ما سمعت بالسكين إلا ذلك اليوم ما كنا نقول لها إلا المدية ، فلما قال إنه يشقه جزعت أمه التي هي الصغرى وأدركتها رأفتها للولد فقالت له لا . يرحمك الله هو ابنها وأنا لا حق لي فيه . وكانت الكبرى راضية بأن يشق لتساويها أختها في المصيبة فعلم سليمان أن الولد للصغرى وحكم به للصغرى . وذكر ابن عساكر في تاريخه ما يشبه هذه القصة عن داود وسليمان إلا أنه في تاريخ ابن عساكر والله أعلم بصحتها وبعدم صحتها إلا أن هذا الذي ذكرنا الآن اتفق عليه الشيخان من حديث أبي هريرة .

والقصة التي ذكرها ابن عساكر في تاريخه أنه كان أربعة من أشراف بني إسرائيل راودوا امرأة جميلة من بني إسرائيل عن نفسها وكانت بارعة الجمال فمنعهم وحاولوا أن يصلوا إليها فامتنعت فاتفقوا على أن يحتالوا عليها حيلة فيقتلونهم ، فجاءوا وشهدوا عند داود أن عندها كلباً علمته الزنا وأنها تزني مع كلبها وكان مثل هذا عند داود يقتضي حكم الرجم فدعا داود

بالشهود فشهد الأربعة على أنها تزني بالكلب فرجمها داود ، قالوا وكان سليمان إذ ذاك صغيراً فجمع سليمان الصبيان وجعل منهم شرطاً قال فلان وفلان جعلهم كالشرطين وأخذ قوماً وجعلهم شهوداً وجاعوا يشهدون فقام وجعل رجلاً كأنه امرأة وقالوا نشهد أن هذه زنت مع كلبها ثم قال سليمان للسياف والذين جعلهم كالشرط خذوا كل واحد منهم وفرقوهم واثنوني بهم واحداً واحداً ، فجاعوه بالأول وقال له : ما تقول في شهادتك ؟ قال : أقول إنها زنت بكلبها . قال له : وما لون الكلب ؟ قال : كان لون الكلب أحمر . ثم دعا بالثاني وقال : ما لون الكلب ؟ قال : كان لون الكلب أسود ، ثم دعا بالآخر فقال : أغبر ، فاختلفت أقوالهم في لون الكلب فعلم أنهم كذبة فقال : اقتلوهم لأنهم قتلوها وسمع داود الخبر فأرسل للشهود حالا وفرقهم وجاعوه واحداً واحداً فسألهم واختلفوا في لون الكلب فعلم أنهم شهدوا عليها شهادة زور ليقتلوها حيلة فقتلهم قصاصاً . هكذا قال والله أعلم .

وعلى كل حال فالقياس هو قسمان صحيح وقياس فاسد فما جاء به الظاهرية من ذم القياس والسلف فهو ينطبق على القياس الفاسد ، والصحابة كانوا بإجماع على القياس الصحيح . وقد جاء عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم لما أرسله إلى اليمن جاءه ثلاث نفر يختصمون في غلام كل يقول هو ابني فقال : اقترعوا على الغلام فوقعت القرعة على واحد منهما فقال للذي جاء الغلام في نصيبه قال له : خذ الغلام وادفع لكل واحد منهما ثلث الدية ثلث دية الغلام . قالوا : فلما بلغ قضاؤه النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم ضحك من قضاء علي رضي الله عنه حتى بدت نواجذه .

ومن ذلك حديث معاذ الذي قال له : « بم تقضي » قال : بكتاب الله . قال : « وإن لم تجد » قال : فبسنة رسول الله صلى الله عليه وعلى آله

وسلم . قال : « فإن لم تجد ؟ » قال : أجتهد رأيي ، قال : « الحمد لله الذي وفق رسول رسول الله - صلى الله عليه وعلى آله وسلم - » . وهذا الحديث يقول ابن حزم أنه باطل لا أصل له لأنه رواه الحارث بن عمرو حو ابن أخ المغيرة عن ناس من حمص مجهولين ، فهي رواية مجهول عن مجاهيل والاستدلال به ضلال . وقال ابن كثير في مقدمة كتاب تفسيره أنه رواه أصحاب السنن بإسناد جيد وذكر بعض العلماء أنه جاء من طريق عبادة بن أسيد عن عبد الرحمن بن غنم عن معاذ بن جبل والإسناد إلى هنا صحيح لا شك في صحته لأن رجاله معروفون ، إلا أن البلية من قبل عبادة بن أسيد والظاهر أن الذي رواه عن عبادة بن أسيد هو محمد بن حسان المصلوب والذي صلبه أبو جعفر المنصور في الزندقة وهو كذاب لا يحتاج به فالخاصل أن حديث معاذ لا طريق له إلا طريق السنن التي فيها الحارث بن عمرو وعن قوم من أصحاب معاذ من أهل حمص .

والذين قالوا إنه الحديث صحيح وأنه يجوز العمل به لأمرين : أحدهما : أن الحارث بن عمرو وثقه ابن حبان وإن كان ابن حبان له تساهل في التوثيق فالحديث له شواهد ومؤيدات يعتضد بها كحديث الصحيحين « إذا اجتهد الحاكم فأخطأ فله أجر وإذا اجتهد فأصاب له أجران » . قالوا وليس في أصحاب معاذ بن جبل أحد مجروح فكلهم عدول وإذا كان الحارث موثقاً وأصحاب معاذ كلهم عدول فالحديث مقبول . وكذلك قالوا : إن علماء المسلمين تلقوا هذا الحديث خلفاً عن سلف وتلقى العلماء للحديث بالقبول يكفيه عن الإسناد وكم من حديث يكتفي بصحته عن الإسناد يكتفي بعمل العلماء به في أقطار الدنيا لأن هذه الأمة إذا عمل علماؤها في أقطار الدنيا بحديث دل على أن له أصلاً واكتفى بذلك عن الإسناد .

وعلى كل حال فالقياس الباطل هو المذموم والقياس الصحيح هو إلحاق النظر بالنظر على وجه صحيح لا شك في صحته . والصحابة كذلك يلحقون المسكوت بالمنطوق به وهذا كثير وقد مثلنا له بأمثلة كثيرة ونرجو الله جل وعلا أن يوفقنا لما يرضيه وأن يختم لنا بالسعادة .

اللهم اختم بالسعادة آجالنا واختم بالعافية غدونا وأصلنا واجعل إلى جنتك مصيرنا ومآلنا . اللهم اهدنا فيمن هديت وعافنا فيمن عافيت وتولنا فيمن توليت وبارك لنا فيما أعطيت وقنا شر ما قضيت فإنك تقضي ولا يقضى عليك . اللهم أصلح لنا ديننا الذي هو عصمة أمرنا . وأصلح لنا دنيانا التي فيها معاشنا وأصلح لنا آخرتنا التي إليها معادنا واجعل الحياة زيادة لنا في كل خير واجعل الموت راحة لنا من كل شر . اللهم فائق الإصباح وجاعل الليل سكنا والشمس والقمر حسبانا ، أقض عنا الدين واغننا من الفقر وأمتنا بأسماعنا وأبصارنا وقواتنا في سبيلك ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة ، وقنا عذاب النار . ربنا أوزعنا أن نشكر نعمتك التي أنعمت علينا وأن نعمل صالحاً ترضاه ، وصلى الله وسلم وبارك على عبده ورسوله محمد صلى الله عليه وعلى آله وسلم والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

\* \* \*



## الفهرست

الصفحة	الموضوع
٣	المقدمة
٩	حقيقة الحكم وأقسامه
١٣	تقسيم الواجب : معين ، مبهم ، موسع ، مضيق
١٥	تأخير الواجب الموسع
١٦	ما لا يتم الواجب إلا به
١٨	تنبيه : في ذلك
١٨	ما لا يتم ترك الحرام إلا بتركه
١٩	الواجب الذي لا يتقيد بحد كالطمأنينة في الركوع
١٩	المندوب
٢١	المباح
٢٢	تنبيه : استصحاب العدم الأصلي وعدم المؤاخذه
٢٣	الأفعال والأعيان قبل ورود الشرع
٢٥	المكروه
٢٦	الأمر المطلق لا يتناول المكروه
٢٦	الحرام
٢٩	المنهي عنه لذاته أو لوصفه أو لخارج عنه
٣١	الأمر بالشيء نهى عن ضده
٣٥	تنبيه : ما له أصداد متعددة
٣٥	التكليف في اللغة
٣٥	شروط التكليف

٣٧	تكليف السكران
٣٩	تنبيه : فيما يعرف به زوال السكر
٣٩	تكليف المكروه
٣٩	خطاب الكفار بفروع الإسلام
٤٢	الخطاب بالمعلوم
٤٣	تنبيه : الخطاب بالموجود يكون للمداومة عليه
٤٣	الخطاب بالممكن
٤٥	مقتضى التكليف فعل وكف
٤٨	خطاب الوضع وأقسامه
٥٠	السبب
٥١	الشرط
٥٢	المانع وأقسامه
٥٣	الصحة
٥٤	الفساد
٥٥	الإعادة - القضاء - الأداء
٥٦	تنبيه : اجتماع الأداء والقضاء وانفراد كل منهما
٥٩	العزيمة
٥٩	الرخصة
٦٢	باب أدلة الأحكام
٦٤	تعريف كتاب الله
٦٦	تنبيه : هل البسمة آية من كتاب الله ؟
٦٧	ما نقل بغير التواتر
٦٨	ما يثبت به القرآن
٦٨	مبحث المجاز في القرآن
٧٤	القرآن ولللفظ غير العربي



٧٥	المحكم والمتشابه
٧٨	باب النسخ
٨٠	الفرق بين النسخ والتخصيص
٨٣	ورود المخصص بعد العمل بنسخ
٨٣	الرد على من أنكر النسخ
٨٤	نسخ التلاوة دون الحكم أو العكس أو هما معا
٨٤	تنبيه : مناقشة حول النسخ
٨٧	نسخ الأمر قبل التمكن
٨٧	تنبيه : هل حكمة التكليف الامثال أو الابتلاء
٨٨	تنبيه آخر : فيما يبنى على الأول
٨٩	الزيادة على النص ليست نسخا
٩٢	نسخ جزء العبادة ليس نسخا لجملة
٩٣	جواز نسخ العبادة إلى غير بدل
٩٦	جواز النسخ بالأخف والأثقل
٩٨	الناسخ في حق من لم يبلغه
٩٩	جواز نسخ القرآن بالقرآن والسنة المتواترة بمثلها
١٠٠	نسخ السنة بالقرآن
١٠١	نسخ القرآن بالسنة المتواترة
١٠١	تحقيق في النسخ
١٠٢	نسخ القرآن والمتواتر بالآحاد
١٠٣	تحقيق في ذلك
١٠٤	الإجماع لا ينسخ ولا ينسخ به
١٠٥	الثابت بالقياس بعله منصوصة ينسخ وينسخ به
١٠٦	النسخ بالمفهوم
١٠٩	تنبيهان : مفهوم الموافقة والمخالفة

- ١١٠ ..... ما يعرف به النسخ
- ١١١ ..... تحقيق في تقديم خبر متأخر الإسلام

### مقرر السنة الثانية

- ١١٣ ..... السنة
- ١١٣ ..... مراتب الرواية
- ١١٥ ..... قول الصحابي : من السنة كذا وقول التابعي كذلك
- ١١٥ ..... قول الصحابي كنا نفعل كذا على عهد رسول الله ﷺ
- ١١٦ ..... حد الخبر وتقسيمه إلى آحاد ومتواتر والعلم الحاصل بالتواتر
- ١١٨ ..... ما حصل به العلم في واقعة يحصل به في غيرها .. إلخ
- ١١٨ ..... شروط المتواتر
- ١٢٠ ..... لا يشترط في المتواتر الإسلام
- ١٢١ ..... لا يجوز على أهل التواتر كتمان
- ١٢٢ ..... أخبار الآحاد
- ١٢٢ ..... الاختلاف في حصول العلم بالآحاد
- ١٢٣ ..... تحقيق ذلك
- ١٢٤ ..... تنبيه : العزم بالآحاد في العقائد
- ١٢٦ ..... إنكار التعبد بخبر الواحد عقلا والرد عليه
- ١٢٧ ..... التحقيق في ذلك
- ١٢٧ ..... التعبد بخبر الواحد سمعا
- ١٣٣ ..... مذهب الجبائي في هذا والرد عليه
- ١٣٣ ..... شروط قبول الرواية
- ١٣٨ ..... خبر مجهول الحال
- ١٤١ ..... رواية المرأة - والأعمى - وغير الفقيه
- ١٤٣ ..... التحقيق في رواية غير الفقيه

## التزكية

- يسمع الجرح والتعديل من واحد ..... ١٤٥
- الاختلاف في قبول الجرح إذا لم يبين سببه ..... ١٤٦
- التحقيق في ذلك ..... ١٤٦
- تعارض الجرح والتعديل ..... ١٤٧
- قبول التعديل بدون بيان السبب ..... ١٤٨
- الإجماع على عدالة الصحابة ..... ١٤٨
- خير المحدثين ..... ١٥١
- إيضاح في قصة المغيرة ..... ١٥٢
- مراتب الرواية عن غير النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم ..... ١٥٣
- ١ - القراءة في رب الإجازة وأقسامها ..... ١٥٣
- العمل بالإجازة ..... ١٥٥
- المناولة ..... ١٥٥
- الاعتماد على الخط ..... ١٥٦
- الشك في السماع من الشيخ ..... ١٥٧
- إذا أنكر الشيخ الحديث ..... ١٥٨
- التحقيق في ذلك ..... ١٥٨
- تنبيه : الأحناف وحديث الشاهد والجمين ..... ١٥٩
- انفراد الثقة في الحديث بزيادة مقبول ..... ١٦٠
- تنبيه : الوصل والرفع من قبيل الزيادة ..... ١٦٣
- رواية الحديث بالمعنى ..... ١٦٤
- التحقيق في هذه المسألة ..... ١٦٥
- هـ تنبيهات :
- ١ - نقل الحديث بالمعنى في الترجمة ..... ١٦٦
- ب - منع الحديث بالمعنى في المتعبد به ..... ١٦٧

١٦٧	ج - الاحتجاج بألفاظ الحديث على اللغة
١٦٨	التحقيق في ذلك
١٦٩	قبول مراسيل الصحابة
١٦٩	مراسيل غير الصحابة
١٧٠	تنبيهات :
	١ - الفرق بين المرسل عند الأصوليين والمحدثين .
	ب - المرسل وعننة المدلس .
	ج - مذاهب الأصوليين في المرسل .
	د - بحث لغوي في كلمة « مرسل » .
١٧٢	قبول خبر الواحد فيما تعم به البلوى ومذهب الأحناف
١٧٣	التحقيق في ذلك
١٧٤	قبول خبر الواحد في الحدود
١٧٤	خبر الواحد إذا خالف القياس والتحقيق في ذلك
١٧٧	تنبيه : فيما خالف الأصول أو معنى الأصول
١٧٩	الأصل الثالث الإجماع
	<b>تعريف الإجماع لغة وشرعا وتقسيمه قطعي وظني</b>
١٨٠	لا يشترط التواتر في أهل الإجماع
١٨٠	اعتبار علماء العصر من أهل الاجتهاد
١٨٠	العلوم المعتبرة في الإجماع
١٨١	عدم اعتبار الكافر في الإجماع
١٨١	بلوغ التابعي رتبة الاجتهاد في عصر الصحابة
١٨٢	إجماع أهل المدينة
١٨٣	اتفاق الخلفاء الأربعة وإجماعهم
١٨٣	اشتراط انقراض العصر في صحة الإجماع
١٨٤	إجماع أهل كل عصر حجة

١٨٤	إجماع التابعين على بعض ما اختلف فيه الصحابة
١٨٦	تنبيه : إحداث التفصيل أدخله قوم في ذلك
١٨٧	الإجماع السكوتي
١٨٨	مستند الإجماع
١٨٩	الأخذ بأقل ما قيل ليس تمسكا بالإجماع
١٩٠	الأصل الرابع الاستصحاب
	استصحاب العدم
	استصحاب دليل الشرع
١٩١	استصحاب حال الإجماع
١٩٢	الأصول المختلف فيها الأربعة
١٩٢	شرع من قبلنا
١٩٧	قول الصحابي
١٩٩	قول الصحابي إذا لم يكن له حكم الرفع
١٩٩	الاستحسان
٢٠٠	الاستصلاح
	تحقيق في الوصف الطردي والمناسب
	مقرر السنة الثالثة

٢٠٥	باب في تقسيم الكلام والأسماء
٢٠٦	تنبيه : ما ينبغي على الخلاف في مبدئي اللغات
٢٠٧	فصل : إثبات الأسماء بالقياس
٢٠٨	تنبيه : اللفظ المشتق
٢٠٩	الحقائق أربعة : وضعية ، عرفية ، شرعية .. إلخ
٢١١	النص ، الظاهر ، المجهول
٢١٢	تنبيه : التأويل الفاسد
٢١٣	ما يلزم كل مؤول

٢١٦	الإجمال في لفظ مركب
٢١٦	مبحث صرفي لوزن افتعل معتل العين
٢١٧	الإجمال من وجه والوضوح من وجه آخر
٢١٩	فصل في البيان
٢٢١	لا يشترط حصول العلم بالبيان
٢٢٢	فصل لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة
٢٢٣	فصل تأخير البيان عن وقت الخطاب
٢٢٤	باب الأمر
٢٢٥	صيغ الأمر
٢٢٦	من زعم أنه لا صيغة للأمر
٢٢٧	تحقيق في الكلام النفسي
٢٢٧	تحقيق في أدلة صيغ الأمر
٢٢٨	فصل لا يشترط في الأمر إرادة الأمر
٢٢٩	مسألة : الأمر المجرد عن القرائن يقتضي الوجوب
٢٣٠	فصل : صيغة الأمر بعد الحظر
٢٣١	التحقيق في ذلك
٢٣٢	فصل : الأمر المطلق لا يقتضي التكرار
٢٣٣	تنبيهان :

١ - إذا علق الأمر على شرط

ب - تكرر الحكم بتكرر الشرط أو العلة

٢٣٤	مسألة الأمر يقتضي الفور
٢٣٥	فصل : الواجب الموقت لا يسقط بفوات وقته
٢٣٦	فصل : الأمر يقتضي الإجزاء إذا فعل بإكمال وصفه .. إلخ ..
٢٣٧	مسألة الأمر بالأمر بالشيء .. إلخ
٢٣٨	فصل : الأمر لجماعة يقتضي وجوبه على كل منهم

٢٣٩	إذا أمر الله نبيه بلفظ ليس فيه تخصيص .. إلخ
٢٣٩	فصل : الأمر يتعلق بالمعدوم
٢٤٠	التحقيق في ذلك
٢٤١	فصل : يجوز الأمر بما لا يتمكن المكلف من فعله
٢٤١	فصل : أحكام النواهي تتضح من أحكام الأوامر
٢٤٢	تحقيق في اقتضاء النهي الفساد
٢٤٣	باب العموم
٢٤٤	تحقيق في العام وتقسيمه إلى أعم منه .. إلخ ..
٢٤٤	ألفاظ العموم خمسة
٢٤٧	تنبيه : تنمة في صيغ العموم
٢٤٨	جموع القلة في أقل الجمع
٢٤٩	فصل : في أقل الجمع
٢٥٠	فصل : إذا ورد لفظ العموم على سبب خاص
٢٥١	تنبيه : الدليل على أن العبرة بعموم اللفظ
	فصل : قول الصحابي نبي رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم
٢٥٢	عن المزابنة يقتضي العموم
٢٥٣	فصل : دخول العبد في خطاب الناس والمؤمنين
٢٥٥	تنبيه : أدوات الشرط نحو من تشمل النساء
٢٥٦	فصل : العام حجة بعد التخصيص
٢٥٧	فصل : العام المخصوص والعام المراد به المخصوص
٢٥٩	فصل : تخصيص العموم إلى أن يبقى واحد
٢٦٠	فصل : دخول المخاطب تحت الخطاب العام
٢٦١	اللفظ العام يجب اعتقاد عمومته
٢٦١	فصل : في الأدلة التي يخص بها العموم
٢٦٢	تقسيم المخصص إلى متصل ومنفصل

٢٦٢	الاستثناء - الشرط - الصفة - الغاية .. إلخ ..
	ب - المخصص المنفصل
٢٦٣	الحس - العقل - الإجماع - القياس - المفهوم
٢٦٦	تخصيص الكتاب والسنة بالكتاب والسنة
٢٦٧	تخصيص المتواتر بالآحاد
	فصل : تعارض العمومين
٢٦٨	تحقيق في حالات التعارض
٢٧٠	فصل في الاستثناء
٢٧١	جواز الاستثناء المنقطع
٢٧٣	استثناء الأكثر
٢٧٤	تنبيه : تعدد الاستثناء
٢٧٤	تحقيق الاستثناء من الاستثناء
٢٧٥	إذا تعقب الاستثناء جمل
٢٧٧	فصل في الشرط
٢٧٧	فصل : المطلق والمقيد
٢٧٨	فصل : حمل المطلق على المقيد
٢٨٠	تنبيه : إذا كان مقيدا بقيدين
	باب الفحوى والإشارة :
٢٨٢	دلالة الاقتضاء
٢٨٣	دلالة الإشارة
٢٨٣	دلالة الإيماء والتنبيه
٢٨٤	مفهوم الموافقة والمخالفة
	دليل الخطاب
٢٨٥	مفهوم الحصر - الغاية - الشرط - الوصف .. إلخ ..
٢٨٧	تنبيه : الفرق بين مفهوم الصفة ومفهوم اللقب



خاتمة في موانع اعتبار مفهوم المخالفة ..... ٢٨٨  
مقرر السنة الرابعة :

### باب القياس

تعريف العلة - اضرب الاجتهاد فيها : ..... ٢٩١  
١ - تحقيق المناط

ب - تنقيح المناط ..... ٢٩٣

ج - تخرج المناط ..... ٢٩٣

إثبات القياس على منكره ..... ٢٩٣

أوجه تطرق الخطأ إلى القياس الخمسة ..... ٢٩٦

تنبيه : تلك الأوجه راجعة إلى القواعد ..... ٢٩٧

فصل : إلحاق المسكوت عنه بالمنطوق

تقسيمه إلى مقطوع ومظنون ..... ٢٩٨

تنبيه : نفي الفارق قسم من تنقيح المناط ..... ٣٠٠

طرق إثبات العلة : النقل والاستنباط ..... ٣٠١

أضرب إثبات العلة بالنقل ..... ٣٠٢

أضرب إثبات العلة بالاستنباط

تقسيم الوصف إلى طردي ومناسب ..... ٣٠٤

الملائم والغريب ..... ٣٠٥

السبر والتقسيم ..... ٣٠٧

تنبيهات : ١ - السبر قطعي وظني ..... ٣١٠

ب - إبطاله بإبطال أحد ركنيه

إثبات العلة بالدوران ..... ٣١٠

النقض برائحة الخمر ..... ٣١١

تنبيه : الدوران يكون في صورة وفي صورتين ..... ٣١٢

فصل : في الاطراد ..... ٣١٣

٣١٤	تنبيه : المناسب بالذات والمناسب بالتبع
٣١٥	الفرق بين الطرد ، والطردى
٣١٥	تعارض المصلحة بمفسدة راجحة عليها
٣١٦	فصل : قياس الشبه
٣١٨	تحقيق في أمثله
٣٢٠	تنبيه : الفوارق بين الشبه والمناسب
٣٢١	تنبيه : تقسيم القياس من حيث الجامع
٣٢١	تنبيه : غلبة الأشباه
٣٢٣	أركان القياس
٣٢٥	الأول : الأصل
٣٢٦	القياس المركب
٣٢٧	الثاني : الحكم
٣٢٨	الثالث : الفرع
٣٢٨	الرابع : العلة
٣٣٠	من شرط العلة أن تكون متعدية
٣٣١	فصل في اطراد العلة
٣٣٣	فصل : في المستثنى من قاعدة القياس
٣٣٤	يجوز أن تكون العلة نفى صورة .. إلخ ..
٣٣٤	تحقيق : تعليل الوجودى بالعدمى .. إلخ ..
٣٣٥	تنبيه : الصفات الإضافية
٣٣٥	فصل : تعليل الحكم بعلمتين
٣٣٦	فصل : إجراء القياس في الأسباب
٣٣٧	فصل : إجراء القياس في الكفارات
٣٣٨	تنبيه : اختلف في جريان القياس في سبع مسائل
٣٣٩	فصل : في القوادح

٣٣٩	الأول : الاستفسار
٣٤٠	الثاني : فساد الاعتبار
٣٤٢	فائدة : أول من قاس قياس فاسدا
٣٤٢	الثالث : فساد الوضع
٣٤٤	تنبيهان : حول القادحين الأول والثاني
٣٤٤	الرابع : المنع
٣٤٥	الخامس : التقسيم
٣٤٦	شروط صحة التقسيم
٣٤٧	السادس : المطالبة
٣٤٧	السابع : النقض
٣٤٨	تنبيه : الجواب عن النقض من خمسة أوجه
٣٥١	تنبيهان :
٣٥٥	ب - الاحتراز في الدليل عن صورة النقض
٣٥٧	ج - الأجوبة عن النقض
٣٥٨	د - منع النقض وإثبات الحكم
٣٥٨	هـ - نقض العلة
٣٥٩	القادح الثامن : القلب
٣٦٠	القادح التاسع : المعارضة
	أ - في الأصل
	ب - في الفرع
٣٦٣	العاشر : عدم التأثير
٣٦٤	تنبيهان : على المؤثر هنا
٣٦٤	الحادي عشر : التركيب
٣٦٦	الثاني عشر : القول بالموجب
٣٦٨	تنبيهان :

٣٦٩	١ - منشأ الخلاف في اشتراط النية في الوضوء والغسل
٣٧٣	ب - القول بالموجب والقدح في العلة
٣٧٤	فصل : حكم المجتهد
٣٧٦	فصل : التقليد
٣٧٩	فصل : ترتيب الأدلة والترجيح
٣٨٤	الترجيح
٣٩٠	الترجيح بما يتعلق بالسند
٣٩٢	الترجيح بما يعود إلى المتن
٣٩٨	تحقيق في النكرة في سياق النفي
٤٠١	ترجيح المعاني
٤٠٣	تحقيق العلة الحاضرة مع غير الحاضرة
٤٢٩	تحقيق القدح بعدم الكسر
	تنبيهان : ١ - الترجيح بين الإجماعات والأقيسة والحدود
	ملحق لمبحث القياس
	الفهرس